المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

الهويات الفرعية ودورها في تنامي الأزمات السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م

م.م. فراس عامر محمد علي
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq
أ.م.د. سداد مولود سبع
جامعة بغداد / كُليّة العلوم السياسيّة
dr.sudadmawlood@gmail.com

الملخص:

يعاني العراق منذ عام ٢٠٠٣ من أزمة حادة في هويته الوطنية نتيجة لما شهدته البلاد من تغيرات بنيوية شملت جميع قطاعات المجتمع، حيث تنامت الهويات الفرعية الطائفية والقومية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية الجامعة ، وقد عزز هذه الأزمة قيام العملية السياسية على أساس المحاصصة الطائفية والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية ، وهذا ما انعكس سلباً على النظام السياسي وعلى أدائه وطريقة عمله، وأفقده وحدة بنائه وانسجامه وولّد صراع هويات داخل المنظومة العامة للبلاد ، فضلاً عن إحداث شرخ بين مكونات المجتمع استغلته بعض القوى والأطراف السياسية لتحقيق مكاسب شخصية وآنية ضيقة ، ومن أبرز تجليات أزمة الهوية الوطنية وزيادة دور الهويات الفرعية تنامي الأزمات السياسية في العراق و التي تتكرر بشكل دائم عند كل استحقاق انتخابي وسياسي هام .

الكلمات المفتاحية: (أزمة الهوية الوطنية في العراق، الهويات الفرعية، الأزمات السياسية).

Sub-identities and their role in the growing political crises in Iraq after 2003

Asst. Lec. Firas Amer Mohammed Ali
University of Baghdad – Center for Strategic and International Studies
Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq
Asst. Prof. Dr. .sudad Mawlood Sabea
University of Baghdad – College of Political Sciences
dr.sudadmawlood@gmail.com

Abstract:

Since 2003, Iraq has been suffering from a severe crisis in its national identity as a result of the structural changes that the country witnessed that included all sectors of society, where sectarian, national and tribal sub-identities grew at the expense of the comprehensive national identity. This crisis was reinforced by the establishment of the political process on the basis of sectarian and consensual quotas as a means of achieving Power is between the political components, and this is what negatively affected the political system, its performance and the way it works, and made it lose the unity of its structure and harmony and generated a conflict of identities within the general system of the country, in addition to creating a rift between the components of society that some political forces and parties exploited to achieve narrow personal and temporary gains, and among the most prominent Manifestations of the national identity crisis and the increasing role of sub-identities: The growing political crises in Iraq, which are constantly repeated at every important electoral and political entitlement.

Keywords: (national identity crisis in Iraq, sub-identities, political crises).

المقدمة:

تأسست العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ على قاعدة المحاصصة والمكون الفرعي الطائفي والعرقي والإثني بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تم تشكيله على أساس تمثيل هذه المكونات، وحكمت الانقسامات والولاءات والانتماءات الفرعية، سلوك وتوجهات الكتل والأحزاب السياسية، والحكومة والبرلمان وكافة مؤسسات الدولة بشكل أثر سلباً على بناء الدولة ووضع العملية السياسية برمتها في مواجهة تحديات وأزمات سياسية وتشريعية وأمنية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنخر كيان الدولة من الداخل وتعرضها للتداعي والانهيار. يضاف إلى ذلك أن الظروف غير المستقرة التي عاشها العراق ، وعلى الأخص عدم الاستقرار السياسي والأمني، قد أثرت سلباً على الهوية العراقية الوطنية، وجعلتها تضعف أمام الهويات الفرعية التي وجدت الدعم والتأييد من جهات داخلية، وخارجية إقليمية ودولية، وبفعل غلبة هذه الهويات الفرعية على الهوية الوطنية الجامعة واجهت العملية السياسية في العِراق سلسلة أزمات وتعقيدات مع كُل انتخابات جديدة

وحدث سياسي هام، لا سيَّما فيما يخص تشكيل الحكومات الجديدة، وتسمية الرئاسات العِراقية الثلاث، الأمر الذي يستغرق أشهراً عديدة ويعطل مصالح الشعب العراقي ، في ضوء ذلك يتناول هذا البحث أثر الهويات الفرعية في تنامي الأزمات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

١- مشكلة البحث:

تعد أزمة علو الهويات والانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية الجامعة من الأزمات المتشابكة والمتداخلة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، سواء من حيث مسببات حدوثها، أو مخاطرها على ركائز الأمن والاستقرار ومجمل العملية السياسية في الدولة العراقية، بعد أن أصبحت مدخلاً للصراعات وبوابة للتدخلات الخارجية ، وقد أدى سمو هذه الانتماءات والهويات الفرعية الطائفية والعرقية والإثنية على الهوية الوطنية العراقية ، إلى تنامي الأزمات السياسية في العراق ، انطلاقاً من ذلك فإن إشكالية هذا البحث تكمن في توضيح أثر الهويات الفرعية على العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هي أبعاد أزمة الهوية الوطنية في العراق؟

٢- ما هو مستقبل العراق في ظل أزمة الهوية الوطنية التي يعاني منها؟

٢- فرضيات البحث:

١- ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها أن علو الهويات والانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية الجامعة يؤدي إلى تنامي وزيادة الأزمات السياسية، وذلك بفعل تغليب المصالح الفرعية الضيقة الطائفية والقومية والإثنية على المصالح الوطنية العليا.

٢- يعاني العراق من أزمة هوية وطنية متشابكة ومعقدة تنامت بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية.

٣- يتوقف تحول العراق إلى دولة ناجحة وذات فاعلية في المستقبل على معالجة أزمة الهوية الوطنية وعلاقتها بالهويات الفرعية.

٣- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على قضية هامة تركت تداعيات خطيرة على أمن واستقرار العراق بعد العام ٢٠٠٣، وهي قضية دور الهويات الفرعية وأثرها على العملية السياسة في العراق، لا

سيما بعد أن علت هذه الهويات بصورها الطائفية والمذهبية والقومية والإثنية على الهوية الوطنية الجامعة، فضلاً عن تصور مستقبل العراق في ظل أزمة الهوية التي يعاني منها منذ عقود من الزمن.

٤- منهج البحث:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، كونه المنهج الأكثر قدرة على مساعدتنا في توصيف كافة المعطيات والمعلومات المتعلقة بأبعاد أزمة الهويات الفرعية في العراق ودورها في تنامي الأزمات السياسية في العراق لا سيما في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، ومن ثم تحليل هذه المعطيات والمعلومات بغية استخلاص النتائج الموضوعية التي يهدف إليها هذا البحث.

٥- متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الهويات الفرعية.

المتغير التابع: الأزمات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الأول: أزمة الهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

أولاً: مفهوم الهوية:

يشير مفهوم الهوية إلى ثقافة الشعب أو القدر الثابت المشترك والجوهري من السمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات، وتُعبر الهوية عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية والتي تميزه عن غيره(١) .

أما مفهوم الهوية الوطنية فيشير بأبسط معانيه إلى الشعور القومي والانتماء الفعلي لأمة من الأمم أو لشعب من الشعوب، مع ما يرافق ذلك الشعور من انتماء للوطن، وممارسة الفرد للقيم والأخلاق التي تعكس أفعالاً تعبر عن حب الوطن والدفاع عنه، واحترام قوانينه، والالتزام بأنظمته، و ظهر مفهوم الهوية الوطنية، ليشير إلى الهوية الجمعية التي تعبر عن أبناء الوطن الواحد دونما تمييز بينهم وهي مناقضة لمفهوم الانتماء الفرعي.(٢)

وعلى هذا تمثل الهوية الوطنية الضمير الجمعي لأي تكتل بشري ومحتوى هذا الضمير في الآن نفسه بما يشمله من عادات و قيم، ومقومات تُكيف وعي الجماعة، وإرادتها في الحياة و الوجود (٣).

وتعتمد الهوية الوطنية على بناء سياسي يدعى " الدولة " حين يُفرض على مواطني تلك الدولة حمل هويتها الوطنية(٤) .

ثانياً: أزمة الهوية الوطنية في العراق:

واجهت الدولة العراقية منذ نشأتها عام ١٩٢١ تحدياً سياسياً ـ اجتماعياً تمثل بالتعارض بين نظامين اجتماعيين وثقافتين مختلفتين: نظام الدولة المعاصرة الناشئة وقيمها ومجتمعها المدني، والمجتمع العراقي التعددي وقيمه التقليدية وولاءاته الفرعية، والذي لم تكن مفاهيم السلطة والانتماء الوطني، والهوية الوطنية، مألوفة ومعروفة لديه. لذلك اصطدمت فكرة الدولة بالتوجهات السائدة في المجتمع العراقي الذي لا تنسجم الولايات الفرعية السائدة فيه مع مفهوم الولاء للدولة وكان من الواجب على بناة الدولة العمل على خلق ولاء جديد يسمو على الولاءات الفرعية دون إنكارها ووضع توصيف للهوية الوطنية التي تضم الهويات الفرعية، إذ أن البنية الاجتماعية العراقية نشأت نتيجة لتمازج وتفاعل جماعات متعددة مختلفة تضم العرب والأكراد والتركمان وهم في غالبيتهم مسلمون لكنهم منقسمون حتى ضمن القومية الواحدة ما بين شيعة وسنة.(٥)

فضلاً عن وجود المسيحيين والصابئة واليزيدين وجماعات أثنية أخرى، وقد تعاملت هذه المجموعات مع بعضها اجتماعياً واقتصادياً عبر التاريخ دون أن يؤدي ذلك إلى محو الفروقات الاجتماعية، أو التقارب وخلق مشتركات بين ثقافاتها.(٦)

وازدادت أزمة الهوية الوطنية في العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية والبريطانية عام ٢٠٠٣ التي لم تتوان عن إثارة المخاوف والشكوك لدى المكونات الأساسية للمجتمع العراقي التي تعاني إرهاقات كامنة وتراكمات نفسية واجتماعية وسياسية تم تفجيرها تحت عدة مسميات جعلت هذا البلد مهيأ لفقد أغلب الروابط والأواصر التي كانت تشد لحمته وتراصه (٧).

وفي الوقت الذي استقوى فيه الفرد بهويته الفرعية فإن هذه الهوية استقوت به أيضاً، حيث شكل التفاف الأفراد حول هذه الهويات عبئاً على المواطنة بل انتهاكاً لها حين تحول ولاء الفرد إلى ولاء آخر شكل بديلاً عن الهوية الوطنية (٨) .

و أضحت الهويات الفرعية العرقية والطائفية والقبلية تشكل حجر عثرة في طريق أية عملية تغيير اجتماعي، لأن هذه البنى الاجتماعية بنى تقليدية، تعتمد مقاييس التقليد في سلوك الأفراد والجماعات ولابد أن تحارب التجديد لأنها تخافه على اعتبار أنه يحمل تغييراً من ثمً قد يمس أية رمز مما تبنى عليه و إضعافها، أو قد يكون التجديد محاولة لتحييدها مما يعني حصر اهتمامها بالحاضر

والمستقبل بينما هي ترفض النظر إلى الأمام، لأن بناها وأطرها تستند إلى أمجاد وأحداث الماضي، فتعد أية محاولة يجيءً لتحديثها هي محاولة لهدمها وتمزيقا لبنيتها لأنها بنية غير مؤسسية، يكون الانتماء لها موروث من خلال الوراثة لا يختاره الأفراد بل يفرض عليهم فرضا المناصرة من أجلً ، مما يقضي الالتحام و تأمين سلامة القبيلة والطائفة [٩].

يضاف إلى ذلك أن الظروف غير المستقرة التي عاشها العراق بعد عام ٢٠٠٣، وعلى الأخص عدم الاستقرار السياسي والأمني، قد أثرت سلباً على الهوية العراقية الوطنية، وزادت من ضعفها أمام الهويات الفرعية التي وجدت الدعم والتأييد من جهات داخلية، وخارجية: إقليمية ودولية.[١٠]

وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت تعيش في حالة أزمة حقيقية، وعدم وضوح في تحديد ماهيتها وفحواها فقد بات غالبية المواطنين في العراق متمسكين بولاءاتهم وانتماءاتهم لهوياتهم الإثنية والطائفية أكثر بكثير من تمسكهم بالهوية الوطنية العراقية وذلك يعود لأسباب فكرية وموضوعية ونفسية ودينية [١١].

وهو ما يعبر عن فشل الدولة والمكونات الاجتماعية نفسها في حل المسألة القومية والوطنية والطائفية في العراق بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية وكذلك فشل النخب السياسية، وخاصة قوى المعارضة، في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطور تنظيمات مؤسساتية تسهم في انتاج عقد اجتماعي يقوم على تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية والقبلية والمحلية ، التي قامت على منظومة من الايديولوجيات الوهمية وعلى الفصل بين الدولة والمجتمع والمكونات الاجتماعية.[١٢]

المبحث الثاني: أثر الهويات الفرعية على العملية السياسية العراقية:

أولاً : دور الدستور العراقي في تكريس الهويات الفرعية :

ورث النظامُ العراقيّ بعد ٢٠٠٣ معظم الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات السابقة، وأهمّ هذه الأخطاء تعزيز المحاصصة والطائفية، والمبالغة بالاعتقاد بأنَّ المجتمع العراقي يتكوّن من ثلاث مجموعات متجانسة، (الشيعة والسنة والكرد). وهذه التراكمات تركت أثراً ملحوظاً على الذاكرة والهويّة وإدارة التنوّع على مستوى المكوّنات الاجتماعية الرئيسة والفرعيّة بعد ٢٠٠٣. فبعد أن كانت السلطةُ السياسية في عهد الجمهورية الرابعة (١٩٧٩–٢٠٠٣) صانعة لِلهويّة الوطنية لأغراض الحفاظ على السلطة، أضحت القوى السياسية بعد ٢٠٠٣ متصديّة لِعملية صناعة الهوية، فكلّ مُطّلع على مجمل الواقع

الاجتماعي العراقي بإمكانه أن يشهد ظاهرة التدين الشعبي وأثرها على وعي فئة كبيرة مِن المواطنين في اتخاذ القرار واختيار الولاءات السياسية.(١٣)

و قد كرس الدستور العراقي مبدأ المحاصصة الطائفية في مختلف أمور الدولة، و إن كان الشكل العام للحكم في العراق الجديد فدرالي اتحادي إلا أن التوزيع الطائفي للأحزاب وأجهزة الدولة هو الغالب، وحتى عند اختيار ممثلي الشعب العراقي في المجالس المنتخبة فإن الانتخابات تتم وفق مبدأ المحاصصة الطائفية، وإن كان الدستور العراقي في صياغته الأولى خضع لسيطرة الأحزاب الطائفية، إلا أنه أصبح اليوم واحداً من عوامل سيطرة وتفشي الطائفية وتنامي الهويات الفرعية في المجتمع العراقي، وذلك كون إدارة البلاد وفق الدستور الحالي لا يمكن أن تتم إلا من خلال هذه المحاصصة وضمان حصة الأحزاب الطائفية في أي عمل وطني (١٤).

و تعد المحاصصة الطائفية عامل تفتيت للمجتمع وتعميق لأزمة الهوية فيه، كما تشوه العملية السياسية وتضعف الدولة ونظامها السياسي، وتلحق الضرر ببني الأحزاب السياسية وتعطل دورها المنشود في بناء الديمقراطي(١٥).

بالإضافة إلى ذلك ، لا يدعم الدستور العراقي الحالي صيغ المواطنة الفعالة والحفاظ على الهوية الوطنية العراقية، بل على العكس يكرس الهويات الفرعية الإقليمية والطائفية، فالأولوية ليست لبناء العراق الديمقراطي الموحد بل هي لضمان التوافق على المبادئ الديموقراطية والتي لا تتم إلا من خلال صيغة المحاصصة (١٦).

وقد أدّت مأسسة الهويّات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة. وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار، خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدَّعي تمثيل طوائفها. كما فاقم اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس للدخل هذه الصراعات بسبب عدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد.(١٧)

وبالنتيجة فشلت آمال العراقيين في تأسيس الدولة الوطنية، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة بالحقوق والحريات، بعد أن اتَّفق الفرقاء على دستور يكرس سلطة المكونات الفرعية من جهة، ومنهج المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية في توزيع المناصب والموارد والنفوذ .(١٨)

ثانياً : أثر صعود الهويات الفرعية في تنامي الأزمات السياسية في العراق:

تمثل الأزمات السياسية المتكررة التي ابتُلي بها العراق تجليات منطقية للخلل الأصلي في هيكلية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، حيث أن العملية السياسية التي تمت صياغتها على أسس مخالفة للهوية الوطنية الجامعة تحولت إلى أزمة مزمنة من شأنها أن تُطيح بالبنية السياسية القائمة مستقبلاً ، فكل عامين أو أكثر أو أقل، تمر الطبقة السياسية بمأزق طويل، ويتم تخطي المأزق بنفس التواتر .[١٩]

حيث تأسست العملية السياسية في العراق على قاعدة المحاصصة بدءاً من مجلس الحكم الذي شُكل على أساس تمثيل هذه المكونات حسب نسبتها، وسيطرت هذه الانقسامات العرقية والدينية والطائفية على توجهات، الكتل والأحزاب السياسية وعلى الحكومة وتشكيلها، وعلى البرلمان ومؤسسات الدولة كافة وانتقلت إلى كل المحافظات العراقية التي شهدت انقسامات استندت إلى الهويات الفرعية مما أثر بشكل كبير على الوحدة الوطنية وعلى بناء الدولة وعلى مجمل العملية السياسية.[٢٠]

و قد أدت هذه المحاصصة إلى أزمات سياسية وتشريعية، وأمنية واقتصادية واجتماعية تنخر بشكل مستمر كيان الدولة من الداخل وتعرضها للتداعي والانهيار. وقد ساعد على تنامي هذه الأزمات استغلال القوى السياسية تخلف وضعف بنى المؤسسات السياسية العراقية حديثة النشأة، وسيادة الروابط والقيم التقليدية، والولاءات الفرعية الضيقة وتوظيفها في صراعها من أجل الهيمنة على السلطة، ويمكن تلمس ذلك في سلوك النخب السياسية الساعية للاستيلاء على السلطة وليس المشاركة فيها من خلال المحاصصة والسياسات الطائفية والعرقية العصبية والمنطقية.[٢١]

وبسبب هذه السياسات أصبحت الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية الخاصة ، حيث تؤثّر الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلّع إلى تكوين جمهور ناخبين، وحشد الدعم الشعبي. ويبدو هذا صحيحاً بصفة خاصة خلال مواسم الانتخابات، عندما يتبنّى القادة خطاباً صدامياً لاستمالة المؤيّدين. [٢٢]

وبالمحصلة يمكن القول أن الأزمات المتكررة التي باتت سمة غالبة على المشهد السياسي العراقي لا سيما بعد كل انتخابات أو حدث سياسي ذو أهمية ساهم في احتقان الأوضاع وزيادة التوتر الطائفي أو العرقي و تنامي حدة الأزمات السياسية.[٢٣]

المبحث الثالث: مستقبل العراق في ظل أزمة الهوية الوطنية:

أولاً: أسباب الأزمات السياسية في العراق :

يمكن اجمال مسببات الأزمات السياسية المتكررة في العراق بالآتي:

١- نظام المحاصصة الطائفية :

عانت عملية بناء السلطة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ من مشكلة جوهرية بإعلان الحاكم المدني بول برايمر عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف لضمان تمثيلها والاعتراف بوجودها ليتأسس المجلس على قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية، وهو ما تسبب بانقسام أبناء الشعب العراقي، كما أدى استمرار نطاق التأسيس على هذه القاعدة إلى تشويه هذا البناء، وتشكلت كل الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ عليه من خلال توزيع مناصب الرئاسات الثلاث (الدولة ، الحكومة ، البرلمان) مما جعله حكومة تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة وأدى إلى ضعف الدولة وتصاعد الولاءات الفرعية وضاع مشروع الهوية في ظل الديمقراطية وهو ما أدى بالمحصلة إلى تنامي الأزمات السياسية [٢٤].

٢- غلبة الولاءات الفرعية على الولاء للهوية الوطنية الجامعة :

يتألف المجتمع العراقي من مكونات متعددة سواء من المنظور الطائفي أو على صعيد القوميات المتداخلة في نسيجه الوطني، وقد بنت هذه المكونات علاقتها ببعضها وفق منظور المحاربة وضعف الثقة والتنافس لأقصى درجاته وصولاً إلى الاقتتال المباشر، وجاءت الظروف التي مر عبرها العراق لتعزز هذه الأفكار والعداوات. ومع دستور ٢٠٠٥ الذي بني وفق المحاصصة الطائفية فقد ترسخت القطيعة والتنافس السلبي بين هذه المكونات بدرجة أصبح معها جمع هذه المكونات ضمن إطار وطني شامل موحد أمراً في غاية الصعوبة، فالثقة التي تهدمت على مر عصور ليس من السهل استرجاعها ببساطة [٢٥].

٣- العجز عن التوافق:

يقوم جوهر الحكم وأسس العملية السياسية في العراق منذ ٢٠٠٣ على مبدأ التوافق بين الكتل السياسية بحيث تكون جميعها ممثلة في الحكومة الجديدة أيًا كانت نتائج الانتخابات، وبهذا المعنى فإن مسعى من يريد تشكيل حكومة الأغلبية محكومًا عليه بالفشل، حتى وإن استطاع أن يكون الكتلة النيابية الأكبر وهذا ما يؤدي إلى حصول أزمة سياسية وخير مثال على ذلك عجز السيد مقتدى الصدر من

تشكيل حكومة على الرغم من تصدر قائمة التيار الصدري أكثرية عدد المقاعد عبر ٧٢ مقعدًا في انتخابات عام ٢٠٢١ .[٢٦]

ثانياً : سيناريوهات مستقبل العملية السياسية في ظل أزمة الهوية الوطنية :

١- السيناريو الأول : سيناريو استمرار أزمة الهوية الوطنية و تكرار الأزمات السياسية :

يفترض هذا السيناريو استمرار أزمة الهوية الوطنية في العراق وتجلياتها على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. بمعنى بقاء المشهد السياسي على هذه الشاكلة متمثلاً باستمرار الكتل السياسية الحالية على النهج نفسه. واستمرار مسألة المحاصصة عرفاً سياسياً لا يمكن التخلي عنه ، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الانقسام الطائفي وتكرار الأزمات السياسية ، ويدعم هذا المشهد عدد من الاعتبارات أهمها :

أ- منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ وعلى مدى عقدين من الزمن من عمر الطبقة السياسية الحالية اختزنت الذاكرة الشعبية صوراً قاتمة لناحية بناء الدولة، وذلك بفعل تفشي الفساد، والبطالة، واتساع دائرة عسكرة المجتمع، وغياب بسط السلطة على كافة جغرافيا القُطر، والتدهور الاقتصادي في بلد يحوز على الثروة النفطية، والمخاطر المتعلقة بالإرهاب وغيرها، وهذا ما أدى إلى إضفاء نظرة تشاؤمية على المستقبل السياسي عند البعض.[٢٧]

ب- قامت الجماعات السياسية الرئيسية في العراق التي هيمنت على المشهد السياسي منذ نيسان ٢٠٠٣، ومنذ لحظة نشأتها الأولى، على مقولات طائفية بحت بوصفها مقولة سياسية، ومن ثم فهي بطبيعتها أحزاب «طائفية»، أي أنها لا يمكن إلا أن تكون أحزاباً كردية أو شيعية أو سنية.[٢٨]

ت- تتناقض المحاصصة مع مبدأ المواطنة لأنها تؤكد على الانتماءات الفرعية الضيقة بوصفها تعبيراً سياسياً عن وجودها وتطبيقها، وقد وضعت المحاصصة الدولة العراقية في مواجهة تحديات تمثلت في تفتيت المجتمع وإضعافه، وتعطيل القرار السياسي، وإعاقة رسم السياسة العامة للدولة لاعتمادها على المساومات أسلوباً في الأداء، بدلاً عن الأداء المؤسساتي.[٢٩]

ث- في ظل سيطرة المحاصصة الطائفية، لم يُعد من الممكن التوصل لاتفاق جديد بين القوى السياسية المختلفة خاصة وأن الممارسة الشائعة في النظام السياسي العراقي أن تتوافق أحزاب الأغلبية

لتشكيل الحكومة وفقًا للعرف المتبع منذ أول انتخابات أجريت بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق صدام حسين، بحيث يكون رئيس الوزراء شيعيًا، ورئيس الجمهورية كرديًا، ورئيس البرلمان سنيًا.(٣٠)

٢- السيناريو الثاني : حل أزمة الهوية الوطنية و انخفاض معدل الأزمات السياسية :

يفترض هذا السيناريو حصول تغيير في المفاهيم والواقع السياسي ونجاح الطبقة السياسية في حل أزمة الهوية الوطنية العراقية وتغليبها على الهويات الفرعية ، وبالتالي التقليل من الأزمات السياسية ، ويتطلب هذا السيناريو تحقق عدة أمور أهمها:

أ- إجراء مراجعة جوهريّة للقواعد التي تحكم النظام السياسي الحالي في البلاد، وأن يتم التركيز إلى المواطنين بعيداً عن الطوائف. فالتغيير الحقيقي يتطلّب إجراء تعديلات كبيرة على الدستور والنظام الانتخابي العراقي إضافة إلى سنّ قوانين جديدة بشأن الأحزاب السياسية وإدارة الموارد. ويتعيّن أن تصبح السلطة أقلّ نخبويّة وأكثر بعداً عن المركزية وأكثر تعبيراً عن احتياجات الناس.(٣١)

ب- أن تسعى القوى السياسية ولا سيما الأحزاب العراقيّة، بما تملك من رصيد جماهيري ومن حصّة كبيرة في السلطة إلى إحياء مشروع بناء الهوية الوطنية ، وذلك من خلال إصلاح سلوكها وتجاوز الرؤى المؤدلَجة. لأنَّ الطائفيةَ التي أمست علامةً بارزةً في الذاكرة العراقية ليست نتيجة تعددية المجتمع، بل هي نتيجة تدخل السلطة سلباً في إدارة الجماهير لِصالح منافعها.(٣٢)

ت- اجراء حوار وطني شامل تشترك فيه كل القوى السياسية والمجتمعية دون استثناء وتهميش من أجل الوصول لحل شامل يقدم المصلحة العامة للشعب.(٣٣)

الخاتمة:

يتضح لنا مما تقدم أن القوى السياسية العراقية لم تكن معتدلة في أدائها السياسي، وذلك لانطلاقها من توجهات سياسية تستند إلى الهويات الفرعية المذهبية والقومية الضيقة ، الأمر الذي أثر سلباً على عملها وجعلها تتحول من الدفاع عن وطن، إلى الدفاع عن مصالح المذهب المعين والقومية المعينة، وهذه الحالة أدت في النهاية إلى تشجيع الانقسام المجتمعي الذي بات هو الأخر مفصلاً بحسب تقسيمات قواه السياسية، وفي النتيجة كانت الهوية الوطنية العراقية هي المتضرر الأكبر ، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم تنامي هذه الهويات الفرعية إلى تكرار الأزمات السياسية في البلاد و زيادة حدتها وهذا ما بدا جلياً عند كل حدث انتخابي أو مفصلي هام .

نتائج البحث:

١- ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في تعزيز وتعميق الولاءات الفرعية الطائفية والقومية والإثنية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وهو ما أدى بدوره إلى عرقلة سير المؤسسات الدستورية وتعمّيق الانقسامات المجتمعية، وأصاب النظام السياسي ومجمل العملية السياسية بالعجز عن بناء الدولة الحديثة وهو ما تجلى واضحاً في كثرة الأزمات السياسية بعد كل استحقاق سياسي أو انتخابي .

٢- أدى تشكيل النظام السياسي وبناء السلطة السياسية وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي والمحاصصة الطائفية للقوميات والأديان في العراق إلى خلق تحدي جوهري للهوية الوطنية ، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة الانقسام بين أبناء الشعب العراقي وتعزيز الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية .

٣- لا يبدو أن مستقبل العراق وتحوله إلى دولة ناجحة داخلياً، وخارجياً أمراً قريب المنال في ظل أزمة الهوية الوطنية التي يعيشها، بسبب عدم اتفاق القوى السياسية على معالجة أزمة الهوية الوطنية التي يعاني منها.

التوصيات :

١- إذا ما أراد العراق الخروج من حالة عدم الاستقرار وبناء دولة حديثة يتوجب عليهم إيجاد صيغة لنظام سياسي جديد يضمن حقوق الفئات المكونة للمجتمع على أسس المواطنة وليس على أساس الانتماءات الطائفية والمذهبية.

٢- على القوى السياسية العراقية عدم الاعتماد على النموذج التوافقي الديمقراطي الذي يمثل حل مؤقت للأزمات، والتخلي عن الولاءات المذهبية والطائفية لصالح الهوية الوطنية الجامعة.

٣- ينبغي نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها من أجل إعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة .

الهوامش:

(١) - محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، القاهرة ، دارة نهضة مصر للطباعة ، ١٩٩٩ ، ص٣٥

(٢) - مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، القاهرة ، دار قباء الحديثة ، ٢٠٠٧ ،ص٤٥.

[٣] - زهير الخويلدي ، الهوية السردية والتحدي العولمي ، لندن ، دار اكتب ، ٢٠١١، ص١٤.

[٤] - حنين القدو، النظام السياسي والفدرالي، عمان ، دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٢١٤.

[٥] - شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢، ص١٥٥

[٦] - ليور الوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، أطروحة دكتوراه في جامعة هارفارد الأمريكية، ترجمة دلشاد ميران، أربيل ، دار آراس، ص٨٧.

[٧] - جان بيير لوي ازر وآخرون، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات ،معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012، ص 22.

[٨] - أنتوني كوردسمان، ، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٣٦.

[٩] - عبد الوهاب القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص١٢٩.

[١٠] - عبد الله ابراهيم ، الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ طبق النظرية البنائية ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠٢٢، ص٥.

[١١] - المرجع نفسه ، ص٩.

[١٢] - إبراهيم الحيدري ، المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية وإشكالية الهوية في العراق ، ٢٠٠٩/١٠/٢٧، على الرابط:
https://elaph.com/Web/ElaphWrite

[١٣] - إياد العنبر ، التنوّع الهويّاتي ومشكلة الأجندة السياسية في العراق ، ٢٠٢٣/٢/١٩، على الرابط:
https://www.alhurra.com/different-angle

[١٤] - خميس البدري، بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه، أوراق عراقية، العدد ٤، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥، ص٦

[١٥] - عبد الله ابراهيم ، الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ طبق النظرية البنائية ، مرجع سابق ، ص٦.

[١٦] - نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، بغداد ، مطبعة شفيق، ٢٠١١، ص٦٩٨.

[١٧] - حارث حسن ، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء ، ٢٠١٤/٤/٢٣، على الرابط: https://carnegie-mec.org/2014/04/23

[١٨] - فلاح مشعل ، العراق وأزمة الدولة الوطنية ، ٢٠٢٤/٤/١، على الرابط: https://elaph.com/

(١٩) - محمد إسماعيل ، السياسات الطائفية وأزمات التهجير والنزوح في العراق ، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، ٢٠٢٤، ص٢.

(٢٠) - علي عباس مراد ، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق ، بغداد ، دار قنديل ، ٢٠١٩، ص١٢٥

(٢١) - عبد الله ابراهيم ، الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ طبق النظرية البنائية مرجع سابق ، ص٨.

(٢٢) - حارث حسن ، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء ، مرجع سابق.

(٢٣) - إسماعيل رمضان ، ما هي أسباب الأزمات السياسية المتلاحقة في العراق؟ ، ٢٠٢١/١٢/٢١، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq

(٢٤) - علي عباس مراد ، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق ، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٢٥) - عبد العظيم حافظ، إشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيري السياسي، بغداد ، دار ع، ٢٠١٥، ص١٣٨الإبداع

(٢٦) - محمد عبد الرازق ، جذور ممتدة ، الأزمة السياسية في العراق وآفاق الحل ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٢، ص٢.

(٢٧) - مصطفى صلاح ، مسارات متشابكة: ماذا ينتظر العراق في ٢٠٢٣ ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٠٢٣، ص٣.

(٢٨) - يحيي الكبيسي ، الهويات الفرعية بوصفها هويات سياسية ، ٢٠١٧/٩/٢٨، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF

(٢٩) - عبد الله ابراهيم ، الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ طبق النظرية البنائية ، مرجع سابق ، ص٩.

(٣٠) - مصطفى صلاح ، مسارات متشابكة: ماذا ينتظر العراق في ٢٠٢٣ ، مرجع سابق ، ص٤.

(٣١) - حارث حسن ، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء ، مرجع سابق.

(٣٢) - إياد العنبر ، التنوّع الهويّاتي ومشكلة الأجندة السياسية في العراق مرجع سابق.

(٣٣) اندبندنت عربية ، مصير الأزمات السياسية العراقية إلى أين؟ ، ٢٠٢٢/٨/٣، على الرابط: https://www.independentarabia.com/

قائمة المراجع :

١- الكتب :

١. حنين القدو، النظام السياسي والفدرالي، عمان ، دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٢. زهير الخويلدي ، الهوية السردية والتحدي العولمي ، لندن ، دار اكتب ، ٢٠١١.

٣. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢.

٤. عبد العظيم حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيري السياسي، بغداد ، دار الإبداع، ، ٢٠١٥.

٥. علي عباس مراد ، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق ، بغداد ، دار قنديل ، ٢٠١٩.

٦. محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، القاهرة ، دارة نهضة مصر للطباعة ، ١٩٩٩.

٧. مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، القاهرة ، دار قباء الحديثة ، ٢٠٠٧ .

٨. نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، بغداد ، مطبعة شفيق، ٢٠١١.

٢-الدوريات والمجلات :

١. خميس البدري، بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه، أوراق عراقية، العدد ٤، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥.

٣-لرسائل والأبحاث العلمية:

١. أنتوني كوردسمان، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٢. جان بيير لوي آزر وآخرون، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012.

٣. عبد الله ابراهيم، الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ طبق النظرية البنائية، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢.

٤. عبد الوهاب القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٥. ليور الوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، أطروحة دكتوراه في جامعة هارفارد الأمريكية، ترجمة دلشاد ميران، أربيل ، دار آراس، ٢٠٠٤.

٦. محمد إسماعيل، السياسات الطائفية وأزمات التهجير والنزوح في العراق، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤.

٧. محمد عبد الرازق، جذور ممتدة ، الأزمة السياسية في العراق وآفاق الحل ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٢.

٨. مصطفى صلاح، مسارات متشابكة: ماذا ينتظر العراق في ٢٠٢٣ ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٠٢٣.

٣- المراجع الالكترونية:

١. إبراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية وإشكالية الهوية في العراق ، ٢٠٠٩/١٠/٢٧، على الرابط: https://elaph.com/Web/ElaphWrite

٢. إسماعيل رمضان، ما هي أسباب الأزمات السياسية المتلاحقة في العراق؟ ، ٢٠٢١/١٢/٢١، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq

٣. إياد العنبر، التنوّع الهويّاتي ومشكلة الأجندة السياسية في العراق ، ٢٠٢٣/٢/١٩، على الرابط: https://www.alhurra.com/different-angle

٤. اندبندنت عربية، مصير الأزمات السياسية العراقية إلى أين؟ ، ٢٠٢٢/٨/٣، على الرابط: https://www.independentarabia.com/

٥. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، ٢٠١٤/٤/٢٣، على الرابط: https://carnegie-mec.org/2014/04/23/

٦. فلاح مشعل، العراق وأزمة الدولة الوطنية، ٢٠٢٤/٤/١، على الرابط: https://elaph.com/

٧. يحيي الكبيسي، الهويات الفرعية بوصفها هويات سياسية، ٢٠١٧/٩/٢٨، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF

List of references:

A. Books:

1. Hanin Al-Qaddu, The Political and Federal System, Amman, Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution, 2008.
2. Zuheir Al-Khuwaildiy, Narrative Identity and the Global Challenge, London, Dar Aktub, 2011.
3. Shamran Hamadi, Political Parties and Party Systems, Dar Al-Salam Press, Baghdad, 1972.
4. Abd Al-Azim Hafez, Political and Constitutional Issues in Post-Political Change Iraq, Baghdad, Dar Al-Ibdaa, 2015.
5. Ali Abbas Murad, On Some Problems of State Reconstruction in Iraq, Baghdad, Dar Qandil, 2019.
6. Muhammad Imarah, The Dangers of Globalization on Cultural Identity, Cairo, Dar Nahdat Misr for Printing, 1999.

7. Murad Wahba, The Philosophical Dictionary, Cairo, Dar Qubaa Al-Haditha, 2007.
8. Nadia Fadil Abbas Fadli, Citizenship and the Common Identity, their Role in Building the Iraqi State, Baghdad, Shafiq Printing Press, 2011.

B. Periodicals and Magazines:

1. Khamis Al-Badri, Between the Constitutional Process and the Referendum on It, Iraqi Papers, Issue 4, Al-Fajr Center for Iraqi Studies and Research, 2005.

C. Theses and Scientific Research:

1. Anthony Cordesman, The American Occupation of Iraq: The Final Act, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2007.
2. Jean-PierreLouazel et al., The Iraqi Society, Sociological Excavations in Ethnicities, Sects, and Classes, Institute of Strategic Studies, Baghdad, 2012.
3. Abdullah Ibrahim, The Iraqi National Identity after 2003 According to the Constructivist Theory, Berlin, Arab Democratic Center, 2022.
4. Abd al-Wahhab al-Qassab, Post-Independence Occupation: The Strategic Implications of the American War on Iraq, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2007.

5. Lior Lokanitz, Iraq and the Search for National Identity, Doctoral Dissertation at Harvard University, Translated by Delshad Miran, Erbil, Aras Publishing House, 2004
6. Mohammad Ismail, Sectarian Policies and the Crises of Displacement and Migration in Iraq, Center for Civilization Studies and Research, 2024.
7. Muhammad Abd al-Razzaq, Extended Roots, The Political Crisis in Iraq and Prospects for a Solution, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, 2022.
8. .Mustafa Salah, Intertwined Paths: What Awaits Iraq in 2023, Arab Center for Research and Studies, 2023.

D. Online References:

1. Ibrahim Al-Haydari, The Social Components and Subcultures and the Dilemma of Identity in Iraq, 27/10/2009, at the link: https://elaph.com/Web/ElaphWrite
2. Ismail Ramadan, What are the Reasons for the Successive Political Crises in Iraq?, 21/12/2021, at the link: https://www.alhurra.com/iraq
3. Iyad Al-Anbar, Identity Diversity and the Problem of the Political Agenda in Iraq, 19/2/2023, at the link: https://www.alhurra.com/different-angle
4. Independent Arabia, Where is the Fate of the Iraqi Political Crises?, 3/8/2022, at the link: https://www.independentarabia.com/
5. Harith Hassan, The Sectarian Crisis in Iraq: A Legacy of Exclusion, 23/4/2014, at the link: https://carnegie-mec.org/2014/04/23/

6. Falah Mashaal, Iraq and the Crisis of the National State, 1/4/2024, at the link: https://elaph.com/
7. Yahya Al-Kubaisi, Subidentities as Political Identities, 28/9/2017, at the link: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF